

تقرير التضخم

الربع الثاني 2026م



عنوان البريد:
البنك المركزي السعودي
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (+966)
البريد الإلكتروني: info@sama.gov.sa

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي يشرف عليها،
ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على
الإنترنت بالعنوان التالي:
<http://www.sama.gov.sa>

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه:

المركز الرئيس: الرياض.

الفروع: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، الدمام، الطائف، بريدة، جازان، تبوك، أبها.



المحتويات

4	 الملخص التنفيذي
5	 1- اتجاهات التضخم العالمي
6	 2- التضخم لدى الشركاء التجاريين
6	 3- التضخم في المملكة العربية السعودية
11	 4- العوامل المؤثرة على معدل التضخم
14	 5- توقعات التضخم خلال الربع الثالث من عام 2026م

الملخص التنفيذي

التضخم عالميًا

- تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي في عام 2026م ليلبلغ 4.7 في المئة، بعد أن بلغ نسبة 4.1 في المئة في عام 2025م.
- سجل متوسط سعر نفط خام برنت 104.8 دولارًا للبرميل خلال الربع الثاني من عام 2026م، بارتفاع قدره 54.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.
- ارتفع المؤشر العالمي لأسعار الأغذية (FAO) في الربع الثاني من عام 2026م على أساس سنوي بنسبة 2.3 في المئة.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

جاءت الصين في مقدمة الدول المصدرة للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2026م، وقد سجل معدل التضخم فيها ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.1 في المئة نتيجةً لارتفاع أسعار النقل، في حين ظل معدل التضخم دون تغيير مقارنةً بالربع السابق. وشهد معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.9 في المئة في الربع الثاني من عام 2026م، وارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.0 في المئة، مدفوعًا بارتفاع أسعار الطاقة والسكن والأغذية. إضافةً إلى ذلك، سجل معدل التضخم في الهند ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.9 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.3 في المئة، نتيجةً لارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

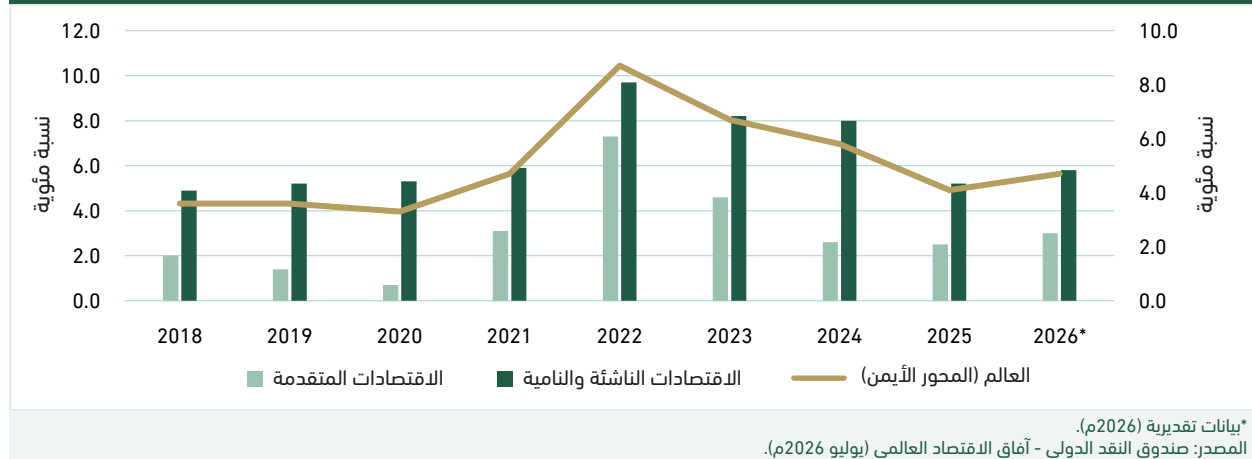
التضخم محليًا

- شهد معدل التضخم خلال الربع الثاني من عام 2026م ارتفاعًا بنسبة 1.7 في المئة مقارنةً بنفس الربع من العام السابق، وسجل ارتفاعًا نسبته 0.6 في المئة مقارنةً بالربع الأول من عام 2026م.
- سجل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسية في المؤشر العام للأسعار، حيث ارتفع بنسبة 5.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، تلاه قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 3.7 في المئة، ثم قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 2.3 في المئة، تلاه قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 2.2 في المئة، ثم قسم المطاعم وخدمات الإقامة وقسم النقل بنسبة 1.4 في المئة لكل منهما، تلاهما قسم خدمات التعليم بنسبة 1.3 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.9 في المئة، وقسم المعلومات والاتصالات بنسبة 0.8 في المئة، ثم قسم التبغ بنسبة 0.4 في المئة. وأخيرًا سجل قسم الصحة ارتفاعًا نسبته 0.3 في المئة.
- سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في الربع الثاني من عام 2026م ارتفاعًا سنويًا بلغت نسبته 4.2 في المئة.
- شهد الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة ارتفاعًا سنويًا في الربع الثاني من عام 2026م بنسبة 1.3 في المئة.
- حافظ البنك المركزي السعودي على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير منذ ديسمبر 2025م عند نطاق -4.25- 3.75 في المئة.

1- اتجاهات التضخم العالمي

يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو 2026م) الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى توقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0 في المئة خلال عام 2026م، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. حيث يتوقع الصندوق ارتفاع معدل التضخم العالمي في عام 2026م ليلبلغ ما نسبته 4.7 في المئة مقارنةً بما نسبته 4.1 في المئة في عام 2025م، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 3.0 و5.8 في المئة على التوالي، ويعكس ذلك استمرار تأثير عدد من العوامل الاقتصادية يتمثل أبرزها في احتمال استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وما قد يترتب عليه من تقلبات في أسعار السلع الأساسية، والطاقة والغذاء، إذ أسهم ارتفاع أسعار الطاقة في زيادة معدل التضخم العالمي للشهر الثالث على التوالي على أساس سنوي خلال شهر مايو 2026م، منهياً بذلك المسار التنازلي الذي بدأ منذ مطلع عام 2024م. الأمر الذي أدى إلى رفع توقعات التضخم لعام 2026م مقارنةً بتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2026م والبالغة 4.4 في المئة (الرسم البياني رقم 1).

رسم بياني رقم 1: التضخم العالمي



2- التضخم لدى الشركاء التجاريين

جاءت الصين في مقدمة الدول المصدرة للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2026م، حيث سجل معدل التضخم فيها ارتفاعاً سنوياً نسبته 1.1 في المئة نتيجةً لارتفاع أسعار النقل، في حين ظل معدل التضخم دون تغيير مقارنةً بالربع السابق. وشهد معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً سنوياً نسبته 3.9 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2026م، وارتفاعاً ربعياً نسبته 2.0 في المئة، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة والسكن والأغذية. إضافةً إلى ذلك، سجل معدل التضخم في الهند ارتفاعاً سنوياً نسبته 3.9 في المئة، وارتفاعاً ربعياً نسبته 1.3 في المئة، نتيجةً لارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي اليابان، أسهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في ارتفاع معدل التضخم خلال الربع الثاني من عام 2026م، حيث ارتفع على أساس سنوي بنسبة 1.5 في المئة، وعلى أساس ربعي بنسبة 0.7 في المئة. كذلك شهد معدل التضخم في ألمانيا ارتفاعاً سنوياً نسبته 2.6 في المئة، وارتفاعاً ربعياً نسبته 1.2 في المئة، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والخدمات. وسجل معدل التضخم في إيطاليا ارتفاعاً سنوياً نسبته 3.0 في المئة، وارتفاعاً ربعياً نسبته 1.9 في المئة، نتيجةً لارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والخدمات (الجدول رقم 1).

جدول رقم 1: الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأبرز الدول المصدرة للمملكة العربية السعودية

معدل التغير (%)							
الدول	2025		2026		الربع الثاني 2026	الربع الثاني 2026	الربع الثاني 2025
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
الصين	100.0	99.8	100.6	100.8	101.1	0.0	1.1
الولايات المتحدة الأمريكية	321.6	323.9	324.1*	327.4	334.0	2.0	3.9
الهند	102.0	103.6	104.0	104.6	106.0	1.3	3.9
اليابان	111.7	112.0	113.0	112.6	113.4	0.7	1.5
ألمانيا	121.8	122.4	122.8	123.5	124.9	1.2	2.6
إيطاليا	100.0	100.5	100.0	101.0	103.0	1.9	3.0

* بيانات شهري نوفمبر وديسمبر 2025م.

المصدر: الجهات الإحصائية الوطنية للدول المعنية.

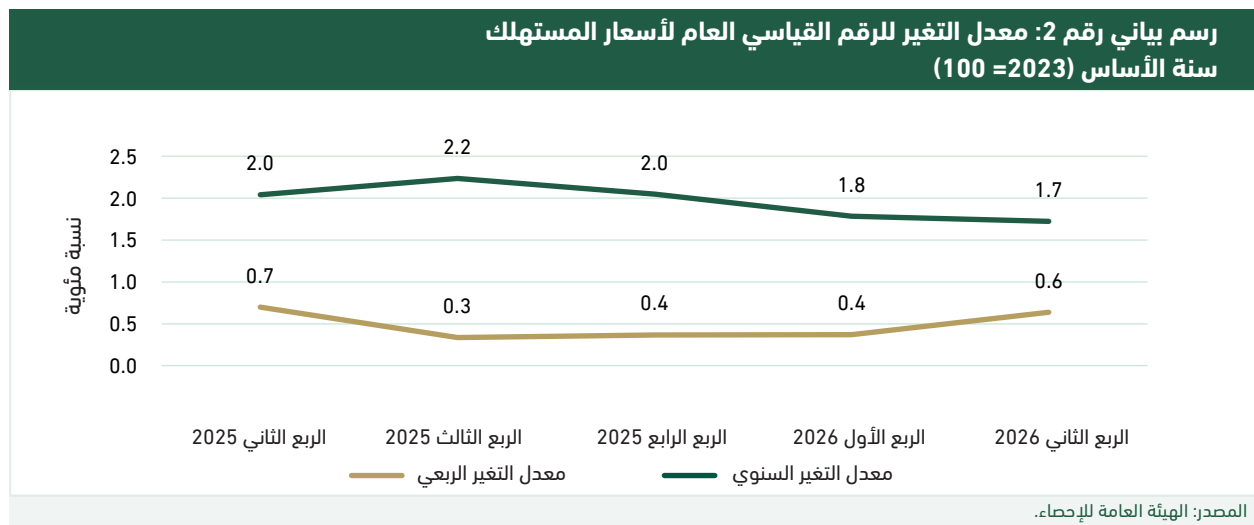
3- التضخم في المملكة

1-3 تطورات التضخم محلياً

سجل معدل التضخم ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.7 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2026م، كما ارتفع بنسبة 0.6 في المئة مقارنةً بالربع الأول من عام 2026م. ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، الذي يعد ثاني أكبر الأقسام وزناً في سلة المستهلك، بنسبة 3.7 في المئة مقارنةً بنفس الربع من العام السابق، متأثراً بارتفاع مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن، كما جاء ارتفاع أسعار قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى مدفوعاً بزيادة أسعار المجوهرات والساعات بأنواعها. إضافةً إلى ذلك، سجل قسم النقل ارتفاعاً في الأسعار نتيجةً لزيادة أسعار خدمات نقل الركاب (الجدول رقم 2، والرسم البياني رقم 2).

1-1-3 تطورات الربع الثاني من عام 2026م

خلال الربع الثاني من عام 2026م، سجل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث ارتفع بنسبة 5.2 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، تلاه قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 3.7 في المئة، ثم قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 2.3 في المئة، تلاه قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 2.2 في المئة، ثم قسم المطاعم وخدمات الإقامة وقسم النقل بنسبة 1.4 في المئة لكل منهما، تلاهما قسم خدمات التعليم بنسبة 1.3 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.9 في المئة، وقسم المعلومات والاتصالات بنسبة 0.8 في المئة، ثم قسم التبغ بنسبة 0.4 في المئة. وأخيراً سجل قسم الصحة ارتفاعاً نسبته 0.3 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل خلال الربع الثاني من عام 2026م انخفاضاً سنوياً بنسبة 0.5 في المئة، كما انخفض قسم الملابس والأحذية بنسبة 0.3 في المئة (الجدول رقم 2).

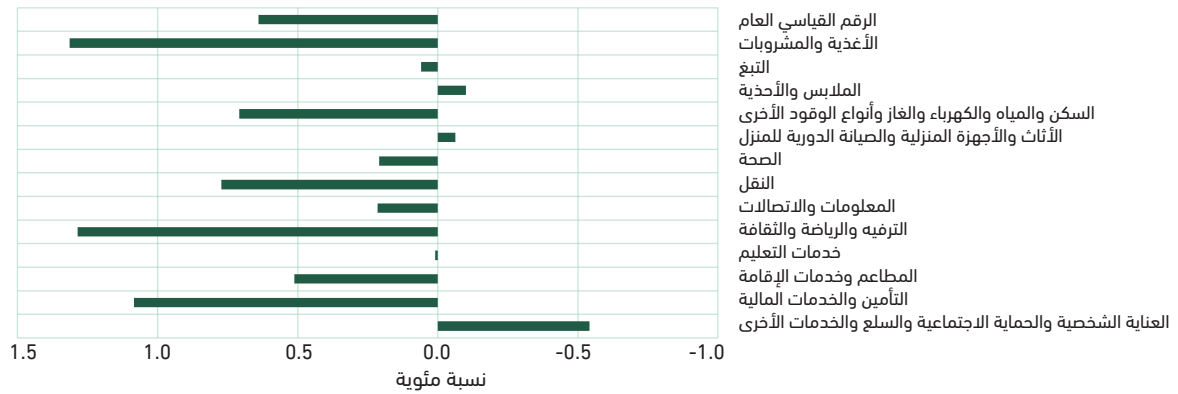


جدول رقم 2: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2023 = 100)

معدل التغير (%)						
2024/2025	الربع الثاني 2026 / الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2026 / الربع الأول 2026	2026		2025	الأوزان
			الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	
2.0	1.7	0.6	105.3	104.6	103.5	100.0
1.1	0.9	1.3	102.8	101.5	101.9	21.9
0.6	0.4	0.1	99.8	99.8	99.4	0.7
0.0	-0.3	-0.1	96.6	96.7	96.8	3.7
6.1	3.7	0.7	116.6	115.8	112.4	20.2
-0.8	-0.5	-0.1	97.6	97.6	98.1	6.7
-0.2	0.3	0.2	100.1	99.9	99.7	4.0
0.4	1.4	0.8	102.0	101.3	100.6	14.5
-0.7	0.8	0.2	98.3	98.1	97.5	5.2
2.5	2.3	1.3	105.9	104.6	103.6	3.2
0.3	1.3	0.0	102.4	102.4	101.1	2.2
1.8	1.4	0.5	108.0	107.4	106.5	8.4
6.3	2.2	1.1	106.7	105.6	104.4	3.2
5.1	5.2	-0.5	112.6	113.2	107.0	6.1

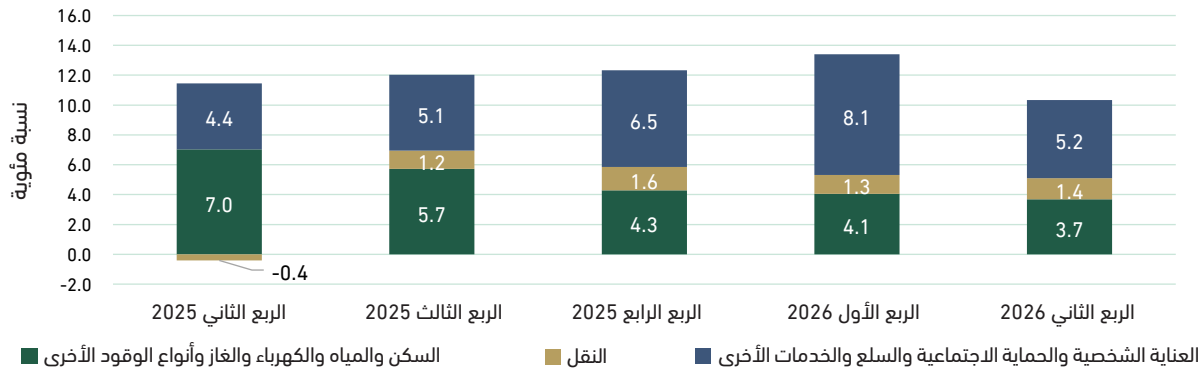
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 3: معدل التغير للرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب الأقسام الرئيسية (الربع الثاني 2026م مقابل الربع الأول 2026م)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4: معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك للأقسام الرئيسية الأكثر تأثيراً

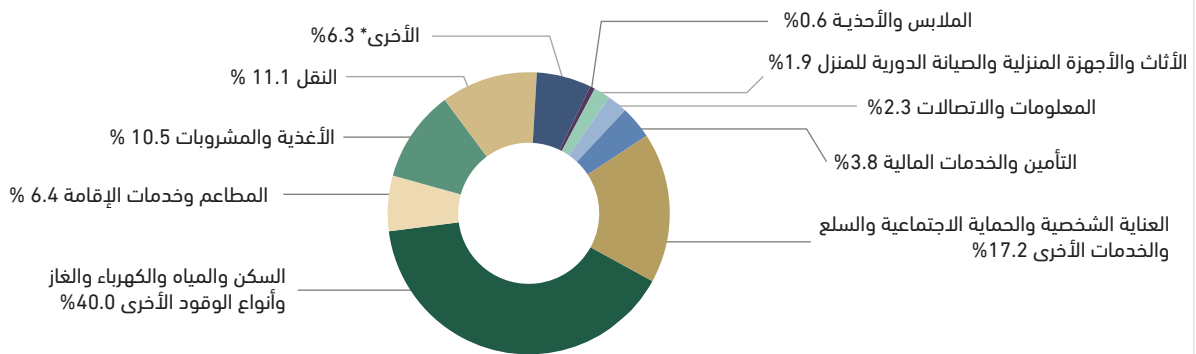


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

3-1-2 نسبة تأثير الأقسام الرئيسية للإنفاق في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يتأثر معدل التضخم بالتغيرات التي تشهدها أقسام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث جاء قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في المرتبة الأولى من حيث نسبة التأثير بحوالي 40.0 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2026م، مقابل 53.0 في المئة بنفس الربع من العام السابق. ثم قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 17.2 في المئة، مقابل 9.9 في المئة بنفس الربع من العام السابق. يليه قسم النقل بنسبة 11.1 في المئة، مقابل 2.3 في المئة، ثم قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 10.5 في المئة مقابل 9.6 في المئة بنفس الربع من العام السابق (الرسم البياني رقم 5).

رسم بياني رقم 5: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على معدل التضخم العام

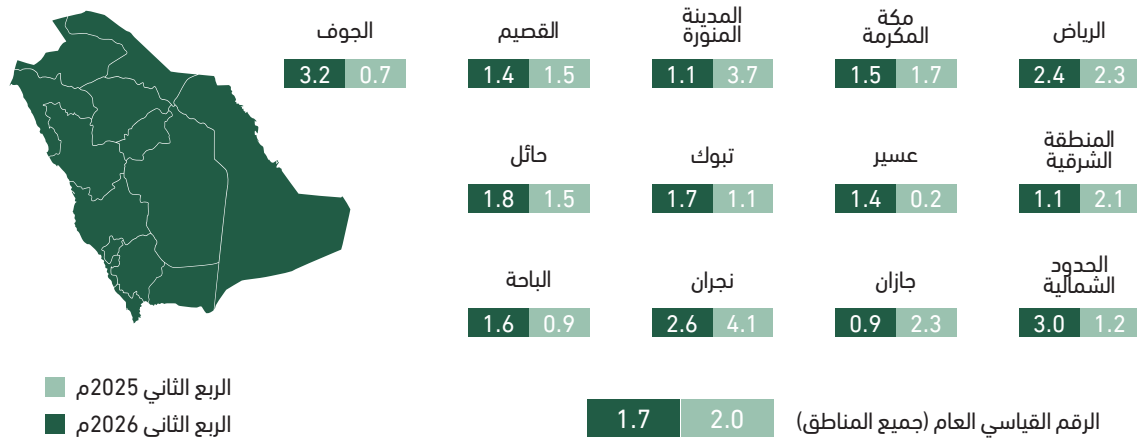


* الأقسام الأخرى تشمل: قسم الصحة، قسم الترفيه والرياضة والثقافة، وقسم خدمات التعليم، وقسم التبغ. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

3-1-3 التضخم حسب المناطق الإدارية

سجلت معدلات التضخم في المناطق الإدارية في المملكة تبايناً بين المناطق في الربع الثاني من عام 2026م، حيث سجلت منطقتا الجوف والحدود الشمالية أعلى معدلات التضخم على أساس سنوي بارتفاع بلغ 3.2 و 3.0 في المئة على التوالي، تلتهما منطقة نجران بنسبة 2.6 في المئة، ثم منطقة الرياض بنسبة 2.4 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

رسم بياني رقم 6: التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المناطق الإدارية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

2-3 الرقم القياسي لأسعار الجملة

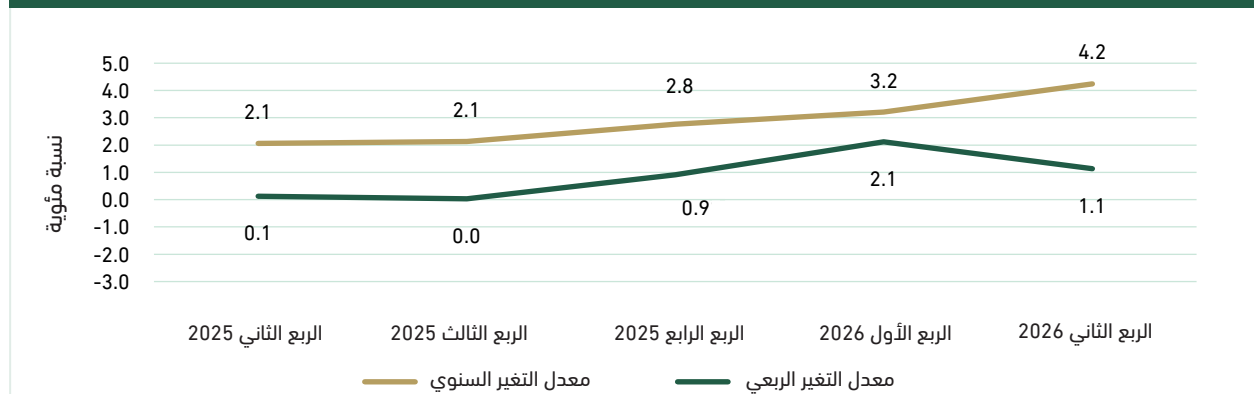
سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الثاني من عام 2026م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 4.2 في المئة، كما ارتفع بنسبة 1.1 في المئة مقارنة بالربع السابق (الرسم البياني رقم 7). وبالنظر إلى الرقم القياسي لأسعار الجملة حسب الأبواب الرئيسية، فقد سجل باب السلع الأخرى القابلة للنقل (فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات) أعلى نسبة ارتفاع بلغت 8.3 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2026م، تلاه باب منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 2.9 في المئة، ثم باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 1.4 في المئة، وأخيراً باب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 0.3 في المئة. وفي المقابل، سجل باب الخامات والمعادن انخفاضاً سنوياً بنسبة 0.5 في المئة (الجدول رقم 3، والرسم البياني رقم 7).

جدول رقم 3: الأرقام القياسية لأسعار الجملة لسنة الأساس (2014 = 100)

معدل التغير (%)								
الرقم القياسي العام	الأوزان	2025			2026		الربع الثاني 2026 / الربع الثاني 2025	الربع الأول 2026 / الربع الثاني 2025
		الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني		
الرقم القياسي العام	100.0	157.3	157.4	158.8	162.1	164.0	1.1	4.2
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	145.9	145.6	146.5	148.1	150.1	1.3	2.9
الخامات والمعادن	0.6	111.4	111.3	111.1	111.0	110.9	-0.1	-0.5
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	136.9	136.8	136.9	137.2	137.4	0.1	0.3
السلع الأخرى القابلة للنقل (فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات)	33.7	197.0	197.1	200.0	209.1	213.3	2.0	8.3
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	135.7	135.8	136.7	137.0	137.5	0.4	1.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 7: معدل التغير للرقم القياسي لأسعار الجملة سنة الأساس (2014=100)

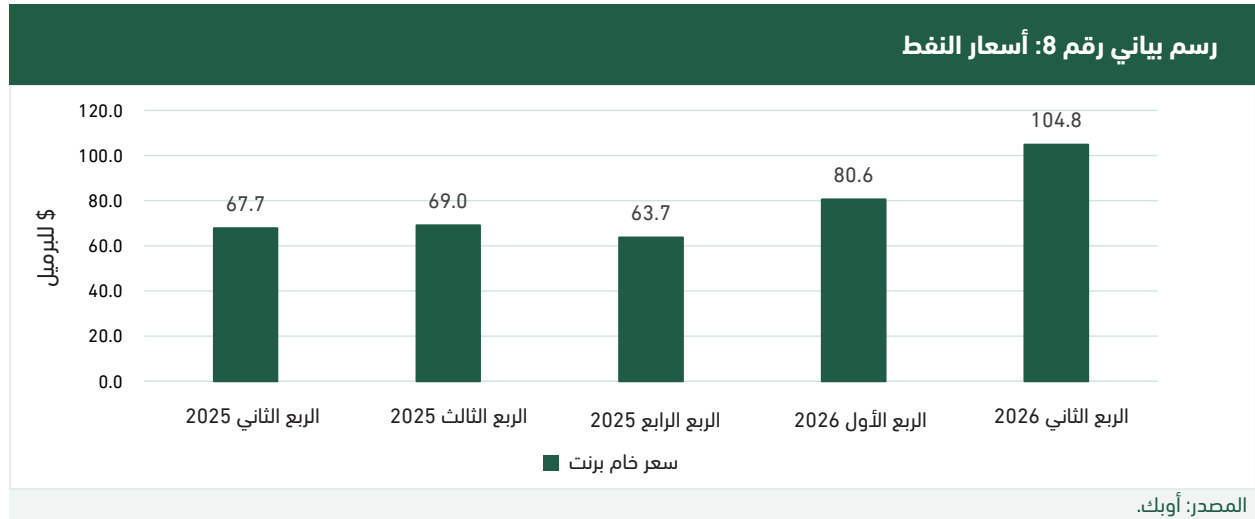


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

4- العوامل المؤثرة على معدل التضخم

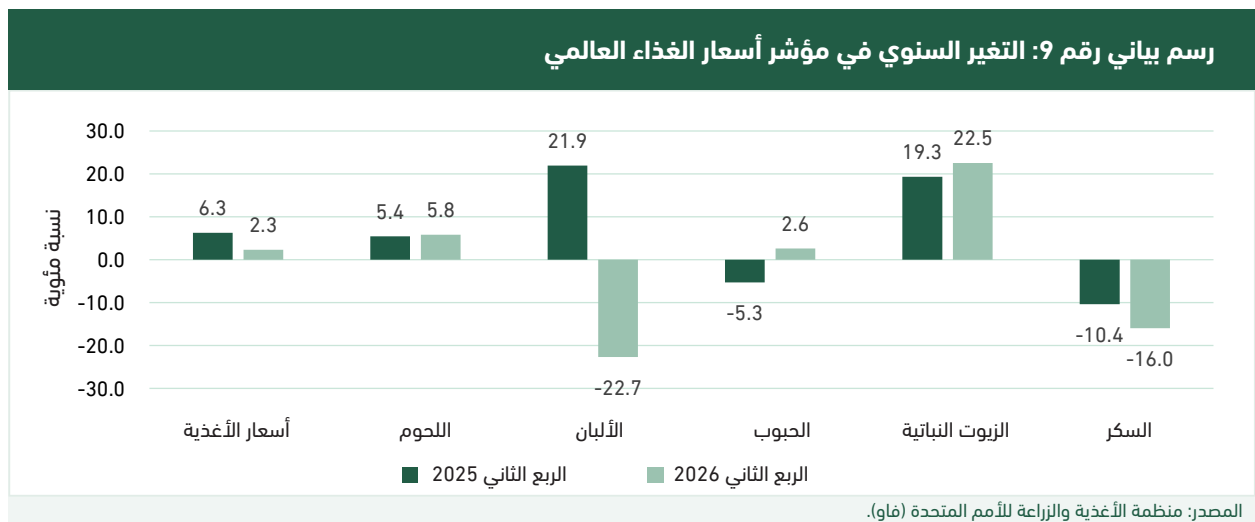
1-4 أسعار الطاقة

بلغ متوسط سعر نفط خام برنت 104.8 دولارًا للبرميل خلال الربع الثاني من عام 2026م بارتفاع نسبته 54.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في تقريرها الشهري الصادر في يوليو 2026م من توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2026م بنحو 0.78 مليون برميل يوميًا مقارنةً بتقديراتها السابقة، في ظل تباطؤ الطلب العالمي واستمرار حالة عدم اليقين (الرسم البياني رقم 8).



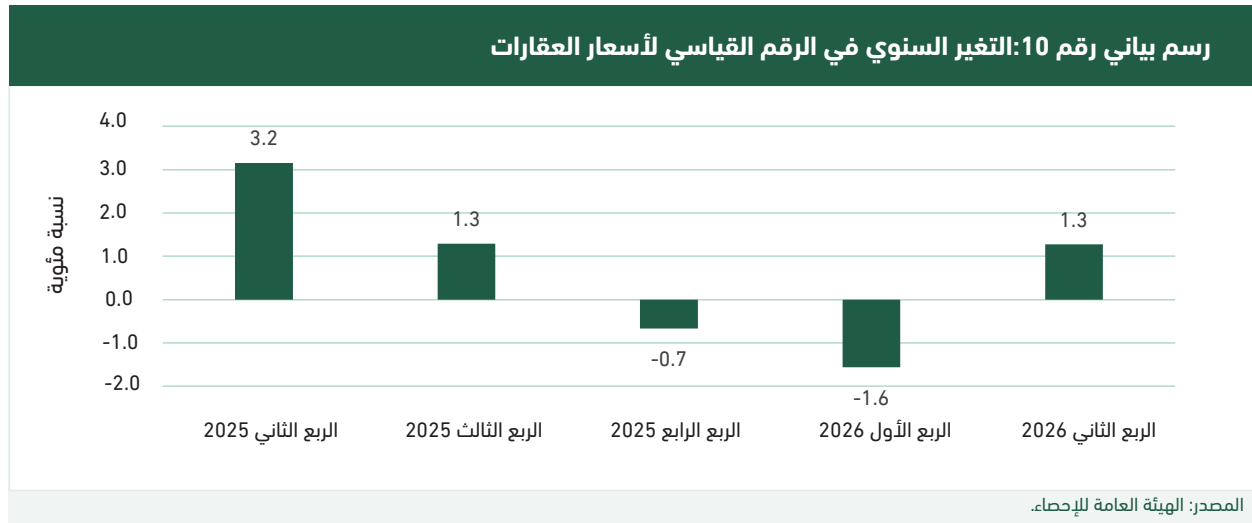
2-4 أسعار الأغذية (FAO)

ارتفع مؤشر أسعار الأغذية (FAO) في الربع الثاني من عام 2026م على أساس سنوي بنسبة 2.3 في المئة، مدفوعًا بارتفاع أسعار الزيوت النباتية واللحوم والحبوب بنسبة 22.5 و5.8 و2.6 في المئة على التوالي. وفي المقابل، شهدت أسعار الألبان والسكر انخفاضًا بنسبة 22.7 و16.0 في المئة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات في الأسعار تعكس تأثير أسواق الغذاء العالمية بعدد من العوامل، من أبرزها أسعار السلع الزراعية، والعوامل الجيوسياسية، وغيرها (الرسم البياني رقم 9).



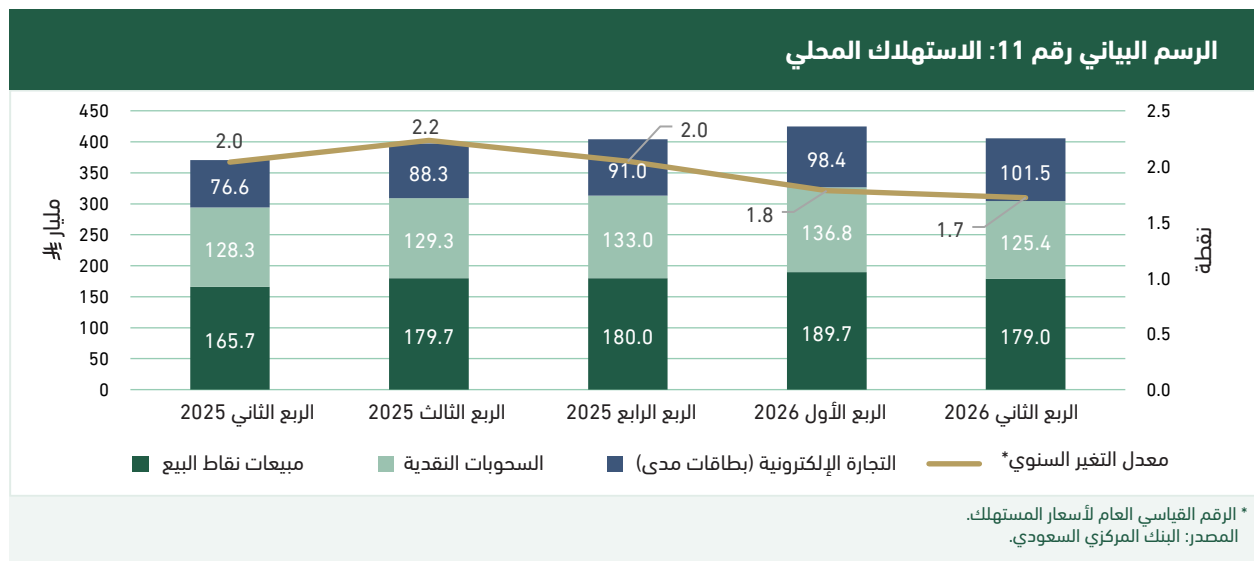
3-4 مؤشر أسعار العقار

شهد الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة ارتفاعاً سنوياً خلال الربع الثاني من عام 2026م بنسبة 1.3 في المئة. ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أداء القطاع السكني الذي سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.6 في المئة، إضافةً إلى ارتفاع أسعار القطاع الزراعي بنسبة 11.3 في المئة. وفي المقابل، انخفضت أسعار القطاع التجاري بنسبة 3.2 في المئة. وفيما يتعلق بتأثير المناطق الإدارية على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات، فقد سجلت منطقة الجوف أعلى ارتفاع في أسعار العقارات بنسبة 10.4 في المئة، تلتها منطقة الحدود الشمالية بنسبة 4.6 في المئة، ثم منطقة الرياض بنسبة 4.2 في المئة. وفي المقابل، شهدت منطقة حائل ومنطقة القصيم انخفاضاً في أسعار العقارات بنسبة 10.1 و5.4 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 10).



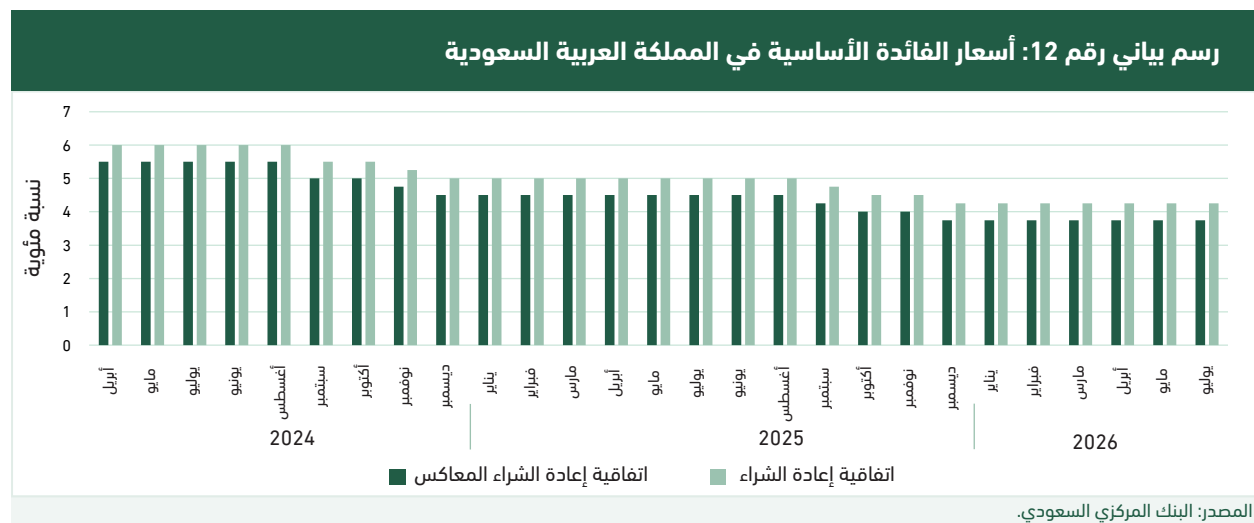
4-4 الاستهلاك المحلي

تشير بيانات الاستهلاك عبر القنوات الإلكترونية الرسمية إلى ارتفاع عمليات التجارة الإلكترونية المنفذة باستخدام بطاقات مدى بنسبة 32.4 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2026م، مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفاع عمليات أجهزة نقاط البيع بنسبة 8.0 في المئة في الربع الثاني من عام 2026م، مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وفي المقابل، سجلت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي انخفاضًا سنويًا نسبته 2.3 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2026م؛ مما يعكس تزايد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية (الرسم البياني رقم 11).



5-4 أسعار الفائدة

حافظ البنك المركزي السعودي على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير منذ ديسمبر 2025م عند نطاق 3.75-4.25 في المئة لاتفاقيات إعادة الشراء "الريبو" وإعادة الشراء المعاكس "الريبو العكسي"، على التوالي (الرسم البياني رقم 12).



5- توقعات التضخم خلال الربع الثالث من عام 2026م

من المتوقع استقرار معدل التضخم في الربع الثالث من عام 2026م عند المستويات التي سجلها في الربعين السابقين، نتيجةً للتوازن المتوقع بين عدد من العوامل. فمن جانب، يُتوقع أن يظهر أثر بعض الضغوط التضخمية المستوردة الناتجة عن ارتفاع تكاليف الطاقة والتأمين جراء التوترات الجيوسياسية في المنطقة. ومن جانب آخر، من المتوقع أن يحد تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من حدة الضغوط التضخمية المستوردة. إضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن تسهم الإصلاحات الهيكلية في سوق العقار المحلية في إبطاء وتيرة التضخم بشكل فعّال، نظرًا لما تمثله خدمات السكن من وزن نسبي في سلة المستهلك.

ومن الجانب الآخر، تشير توقعات البنك الدولي لمؤشر أسعار السلع العالمية الأساسية (أبريل 2026م) إلى وجود تفاوت في أسعار السلع الأساسية في عام 2026م. حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 23.6 في المئة، وأسعار الأسمدة بنسبة 30.7 في المئة، وأسعار المعادن بنسبة 19.2 في المئة، وأسعار الأطعمة بنسبة 2.4 في المئة. وفي المقابل، من المتوقع أن تسجل أسعار المشروبات انخفاضًا بنسبة 30.1 في المئة، وأسعار الزراعة بنسبة 5.6 في المئة، وأسعار المواد الأولية بنسبة 0.1 في المئة (الجدول رقم 4).

جدول رقم 4: مؤشر البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية لسنة الأساس (2010 = 100)

(نسب مئوية)					
السلعة	بيانات فعلية*			بيانات مقدرة	
	2023	2024	2025	2026	2027
الطاقة	-29.9	-5.1	-11.3	23.6	-17.2
الزراعة	-7.0	3.7	0.6	-5.6	0.6
الأطعمة	-9.2	-7.7	-5.7	2.4	1.3
المواد الأولية	-4.0	5.8	4.0	-0.1	-2.7
المعادن	-10.9	4.7	7.2	19.2	-7.0
الأسمدة	-34.9	-23.4	17.9	30.7	-16.1
المشروبات	1.4	63.6	17.5	-30.1	2.1

المصدر: البنك الدولي (أبريل 2026م)، (سبتمبر 2026م)*.

WWW.SAMA.GOV.SA